

النساء المهاجرات من إفريقيا جنوب الصحراء

(بين دوافع الهجرة والتحديات ومدى اندماجهن داخل المجتمع المغربي)

The path of immigrant women from sub-Saharan Africa, and the extent of their integration into Moroccan society

إعداد: الباحثة/ لمياء مشوري

دكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس الرباط، المغرب

Email: lamiaamachouri@yahoo.fr

الباحث/ زكرياء عياد

باحث دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس الرباط، المغرب

Email: zakariaayad358@gmail.com

الباحث/ يوسف فورة

باحث دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس الرباط، المغرب

Email: youssefoura@yahoo.f

الباحث/ أحمد أموش

باحث دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس الرباط، المغرب

Email: ahmadamouch6@gmail.com

ملخص

تحول المغرب على مر العقود من بلد هجرة وعبور إلى بلد إقامة للعديد من المهاجرين. وقد زاد من حدة ظاهرة النزوح نحو المغرب، ما قامت به سياسات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالهجرة والتي دعت إلى تقييد حركة الهجرة غير النظامية نحو دول الاتحاد الأوروبي وتعزيز الحدود الخارجية للاتحاد. ونتيجة لذلك، استقر عدد هائل من المهاجرين الوافدين من أفريقيا جنوب الصحراء الغير النظاميين بالمغرب وهكذا أصبح الآلاف من المهاجرين يقيمون بالمغرب. ومواكبة لذلك تسعى هذه المقالة إلى تسليط الضوء على الهجرة النسائية من أفريقيا جنوب الصحراء الى المغرب؛ من خلال رصد دوافعهم للهجرة والتحديات التي تواجهها في المجتمع المغربي، ومعرفة كيف يعمدن للاندماج داخله والتكيف مع البيئة الجديدة، وذلك عبر تجاربهن الخاصة. وكذا الاستمرار في مشروع الهجرة بالرغم من ثقل التجارب المعاشة والموسومة بالقهر والعنف واللامساواة لإبراز جوانب هذه الإشكاليات، عمدنا إلى إنجاز بحث ميداني يركز على منهج التحليل الوصفي والكيفي، وذلك من أجل رصد مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها المرأة الأفريقية من جنوب الصحراء بالمغرب سواء كانت مهاجرة بصفة قانونية أو غير قانونية، عبر ثلاث محطات أساسية. تتمثل الأولى في دوافع الهجرة، وتتوقف المحطة الثانية عند التحديات والصعوبات والإكراهات التي تواجهها النساء المهاجرات ومختلف أنواع العنف واللامساواة الذي تعرضن له داخل المجتمع المغربي، وفي محطة ثالثة توخينا الكشف عن مدى اندماجهن في بلد الوصول وتمثلات المجتمع المغربي لهن،

بالإضافة الى كيفية تعامل الدولة المغربية بمؤسساتها الاجتماعية والإدارية والأمنية لتسوية وضعيتهن تتطلب هذه المحطات البحث والتوثيق من خلال مقابلات مع النساء المهاجرات ودراسة حالاتهن الشخصية. بالإضافة إلى الاستعانة بالمصادر والدراسات السابقة التي تناولت قضية الهجرة.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، النساء المهاجرات، أفريقيا جنوب الصحراء، المجتمع المغربي، الاندماج.

The path of immigrant women from sub-Saharan Africa, and the extent of their integration into Moroccan society

Lamiaa MACHOURI, Zakaria AYAD, Youssef FOURA, Ahmed AMOUCHE

Faculty of Letters and Human Sciences, Mohammed V University

Abstract

Over the decades, Morocco has transformed from a country of immigration and transit into a country of residence for many immigrants. The exodus to Morocco has been exacerbated by the European Union's migration policies, which called for restricting the movement of irregular migration towards European Union countries and strengthening the external borders of the Union. As a result, a large number of irregular migrants from sub-Saharan Africa settled in Morocco. Thus, thousands of immigrants reside in Morocco.

Along with this, this article seeks to shed light on women's migration from Sub-Saharan Africa to Morocco; by observing their motives for emigration and the challenges they face in Moroccan society, and knowing how they intend to integrate within it and adapt to the new environment, through their own experiences. As well as the continuation of the immigration project despite the weight of lived experiences marked by oppression, violence and inequality. To highlight aspects of these problems, we have undertaken a field research based on the descriptive and qualitative analysis approach, in order to monitor the various social and economic aspects experienced by sub-Saharan African women in Morocco, whether they are legal or illegal immigrants, through three main aspects. The first is the motives for migration, and the second angle deals with the challenges, difficulties and constraints faced by migrant women and the various types of violence and inequality they were subjected to within Moroccan society. In the third part, we envisaged revealing the extent of their integration in the country from arrival and the Moroccan society's representations of them, in addition to how the Moroccan state deals with them, with its social,

administrative and security institutions to regularize their situation These aspects require research and documentation through interviews with immigrant women and studying their personal cases. In addition to the use of sources and previous studies that dealt with the issue of migration.

Keywords: Immigration, Immigrant women, Sub-Saharan Africa, Moroccan society, integration.

1. مقدمة:

تعد الهجرة عادة قديمة قدم الإنسان مروراً بالعصور القديمة وصولاً إلى العصور الحديثة، فكانت هجرته في المجتمعات البدائية منذ القدم مرتبطة بالطبيعة بحيث تنقل الإنسان البدائي من مكان لآخر باستمرار بحثاً عن الغذاء أو الصيد البحري والبري. ثم تغيرت أسباب هجرته، فأصبح ينتقل بحثاً عن الأراضي الخصبة للزراعة ولبناء حضارات جديدة وأما الهجرة في التاريخ الحديث شهدت تأثير الإنسان في الطبيعة بل وإحداثه التغيير فيها وإعمار الأرض، فبدأت تأخذ الهجرة منحى ومفهوماً جديداً عن ذي قبل فأصبحت الهجرة بمثابة الأداة التي بواسطتها يستطيع الإنسان اكتشاف العالم من حوله والبحث والتنقيب عن ثروات الأرض والمياه. إن إعمار الأرض يعكس إلى حد كبير تاريخ هذا التنقل السكاني. وقد زاد من وتيرة هذا الانتقال والحركة ما أحرزت عليه الإنسانية من تقدم تكنولوجي في وسائل النقل والاتصال في عهدنا المعاصر. ولقد أدت التقلبات السياسية والصعوبات الاقتصادية إلى دفع الملايين من الأشخاص إلى الهجرة إلى بلدان أخرى وازدادت أهمية الهجرة الجغرافية السياسية العالمية بشكل كبير في الآونة الأخيرة، حيث يرى العالم أعداداً أكبر من المهاجرين أكثر من أي وقت مضى في التاريخ. وبلغ عدد المهاجرين الدوليين 244 مليوناً في عام 2015، أي بزيادة نسبتها 41 في المائة عن العدد المسجل في عام 2000، في حين بلغ عدد المهاجرين الدوليين من أفريقيا 34 مليوناً، وكان نصفهم تقريباً من النساء. وعلاوة على ذلك، ازداد عدد الأشخاص الذين شردوا قسراً خلال أو من أي وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية، وبلغت الأرقام أكثر من 65 مليون نسمة بحلول نهاية عام 2015 وتوضح هذه الاتجاهات على خلفية تزايد رقابة الهجرة، وازدياد الطابع الخارجي على مراقبة الحدود، وتزايد سياسات الهجرة التقييدية، التي أسهمت في الهجرة غير النظامية ولا تزال التفاوتات العالمية، والافتقار إلى العمل اللائق، والفقر، والصراع، وعدم المساواة بين الجنسين والتمييز، والإرهاب، والضغط المناخي، تدفع الناس إلى البحث عن حياة أفضل في الخارج. وتزايدت التدفقات المختلطة، التي تتألف من أنواع مختلفة من المهاجرين وطالبي اللجوء الذين يستخدمون نفس طرق ووسائل الهجرة. ومع تقلص المسارات القانونية للهجرة، يسقط المهاجرون فريسة للمهربين والمتاجرين بالبشر وفي عام 2015، شكلت النساء المهاجرات 46 % من المهاجرين الدوليين في أفريقيا. وتشكل النساء 49 % من السكان المهاجرين الدوليين، وفي بعض البلدان يتراوح ما بين 70 و80 % فالأنماط التقليدية للهجرة من داخل أفريقيا، التي يسيطر عليها الذكور، والطويلة الأجل، وبعيدة المدى، تزداد تأنيثاً. وتتحرك النساء الأفريقيات بصورة مستقلة داخل بلدانهن وخارجها، منها لأسباب اقتصادية، التعليم، التنمية المهنية، الزواج والحماية. وتزايد تأنيث الهجرة هو انعكاس للطلب المتغير على أنواع معينة من المهارات، بما في ذلك الطلب المتزايد في صناعات الخدمات، ولا سيما للعمال المنزليين والممرضين والمعلمين والعاملين في مجال الرعاية وغير ذلك من المهن التي تهيمن عليها الإناث عادة. ويؤثر تأنيث الهجرة على أدوار الجنسين ويساهم في بعض الحالات في تحقيق المساواة بين الجنسين، حيث تصبح المرأة قادرة اقتصادياً،

وتكتسب مهارات جديدة وتضطلع بأدوار مختلفة في بلدان المنشأ والعبور والمقصد وغير أن العديد من المهاجرات يتعرضن لانتهاكات جسيمة لحقوقهن حيث يتعرضن للتمييز القائم على أساس نوع الجنس والعنف الجنسي وغير ذلك من أشكال الإيذاء مع إمكانية محدودة أو معدومة للحصول على الحماية القانونية الفعالة. ويُسلط الضوء على حالات تعرض النساء والفتيات المهاجرات الى الاستغلال بسبب الظروف السيئة في كثير من الأحيان التي يعملون تحت ظلها، ولا سيما في سياق الخدمة المنزلية والصناعات الجنسية التي يتورط فيها الاتجار بالبشر وهن أيضا معرضات بشكل خاص للاستغلال والإيذاء على أيدي المهربين والمُتجَرِّين على طول طرق الهجرة غير النظامية. ولذلك من المهم إيلاء اهتمام خاص لحماية حقوق النساء المهاجرات في سياق إدارة الهجرة، وتزويدهن بالحماية كما أن الهجرة تساهم في بناء المجتمعات وتطوير الأمم، وهي في تنام بفعل العديد من العوامل المرتبطة بالتفاوتات في مستوى التنمية والفوارق الديموغرافية المتنامية وانعكاسات التغيرات المناخية وظهور قوى سياسية واقتصادية جديدة وقد شهدت موجات الهجرة خلال السنوات الأخيرة تحولات من حيث طبيعتها ومداهها. ومن المتوقع أن يرتفع حجم هذه الظاهرة في المستقبل، لاسيما على الصعيد الإقليمي، جرّاء النمو الديموغرافي، وتزايد عدد المناطق التي تعاني من تداعيات الكوارث الطبيعية والنزاعات ومظاهر عدم الاستقرار، فضلاً عن الاتفاقات الإقليمية التي تساهم في تيسير حرية تنقل السلع والأشخاص، بما في ذلك حركية اليد العاملة وعلى المستوى الإفريقي، تتم عمليات الهجرة بشكل رئيسي بين بلدان القارة، حيث إن 80 في المائة منها تتم داخل القارة. ويتنقل الأشخاص في المقام الأول على مستوى الأقاليم الفرعية للقارة الأفريقية ويحظى المغرب باهتمام خاص بالنظر إلى ما سجّله من تطورات فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، وكذا اعتباراً للسياسة التي اعتمدها لفائدة المهاجرين، فضلاً عن موقعه الجغرافي المتميز. فهو يُعدّ في الآن ذاته مَصْدَراً للهجرة، وبلداً لعبور المهاجرين، وبلداً لاستقرارهم النهائي ومن شأن مسلسل اندماج بلدنا مع بلدان القارة الأفريقية بشكل عام وبلدان غرب أفريقيا على وجه التحديد أن يساهم في تطور المبادلات التجارية في مجال السلع والخدمات وزيادة أعداد المهاجرين المنحدرين من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الوافدين عليه، اذن أصبحت الهجرة في عصرنا الحالي إحدى الإشكالات الكبرى، لأنها تعد موضوع اهتمام معظم الباحثين من مختلف التخصصات. وبما أن المغرب يشهد إقبال عدد مهم من النساء المهاجرات القادمات من أفريقيا جنوب الصحراء. فهذا يحيلنا على سؤال أساسي ومحوري وهو المتمثل في وضعية هؤلاء النساء في المغرب؟ لأنه كان في السابق بلد عبور وفي الأونة الأخيرة أصبح بلد استقرار واستقطاب، مما يطرح أسئلة أخرى عن ماهية الصعوبات والتحديات التي تواجهها؟ والى أي مدى سيندمج داخل المجتمع المغربي الذي لم يتعوّد على استقبال أجانب في وضعية صعبة؟ وكيف ستتعامل الدولة المغربية بمؤسساتها الاجتماعية والإدارية والأمنية معهم؟

إن هذه التساؤلات تجسد الإشكالية التي سيتطرق لها هذا المقال.

2. الإطار المنهجي للدراسة

1.1.2 الإشكالية

تسعى هذه الدراسة الى إبراز مسار ودوافع هجرة النساء اللواتي اخترن طريق الهجرة القانونية أو غير القانونية، والوقوف على وضعيتهن ومدى اندماجهن في بلد "الوصول المؤقت أو الدائم" الذي هو المغرب من جهة. والتعرف على الاكراهات والتحديات التي تواجهها بالإضافة إلى مدى اندماجهن داخل المجتمع من جهة أخرى.

2.2. الهدف من الدراسة

يرتبط مشروع الهجرة بشكل عام بالرغبة في تحسين الظروف المعيشية أو الانتقال إلى بلد تتوفر فيه شروط الحياة الكريمة، إلا أن هذا المشروع كمخطط أو فكرة ليس من السهل تنفيذه في الواقع حتى ولو كانت الهجرة بشكل قانوني، فمن الضروري الاصطدام باختلافات ذات علاقات وطيدة بالجوانب الثقافية والمؤسسية... إلخ، وتزداد حدة هذه الإكراهات عندما يكون المشروع في سياق الهجرة غير القانونية وتهدف الدراسة إلى الوقوف عند تعريف ظاهرة الهجرة، والتعرف على الأسباب الفعلية التي تقف وراء هذه الظاهرة، ولاسيما عند النساء، وكذا تحليل وضعيتهن ومدى اندماجهن داخل المجتمع المغربي بالإضافة إلى التحديات التي تواجهنها، وصولاً لبعض الاستنتاجات الموضوعية الواقعية والتي يمكن استخدامها كحلول للمعالجة، وذلك عبر:

- الكشف، عن أسباب ودوافع هجرة النساء الأفريقيات؛
- إبراز التحديات والصعوبات التي تواجهها النساء المهاجرات في البلد المستقبل الذي هو المغرب؛
- معرفة مدى اندماج النساء المهاجرات داخل المجتمع المغربي؛
- إبراز تدخل الدولة المغربية في تسوية وضعية النساء المهاجرات؛
- اقتراح حلول ناجعة لمساعدة النساء المهاجرات على تسوية وضعيتهن القانونية؛
- وضع توصيات هذه الدراسة رهن إشارة المتدخلين المختلفين في هذا المجال.

3.2. أهمية الدراسة

وضعية النساء في المجتمعات النامية التي غالباً ما تفرض عليهن السعي للحصول على شروط حياة أفضل وتحديات مميزة تؤثر على قرارهن بالهجرة، وأيضاً ارتفاع الأرقام المسجلة على مستوى نسبة النساء المهاجرات عبر العالم بشكل عام، ومن أفريقيا جنوب الصحراء على وجه الخصوص، تفرض ضرورة تكريس الدراسة على القضايا المرتبطة بالهجرة النسائية، لما لها من تأثيرات كبيرة على المهاجرات أنفسهن وعلى مدى اندماجهن في البلد الجديد، ويتجلى ذلك من خلال:

- ارتفاع نسبة النساء المهاجرات، ودراسة الأسباب الكامنة وراء ذلك؛
- مواجهة النساء المهاجرات لإكراهات تتميز بخصوصيات مرتبطة بشكل كبير بجنسهن كنساء؛
- التمييز في سوق العمل، وصعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية، والتحرش الجنسي، والعنف الأسري؛
- صعوبة في التواصل وفهم اللغة والتعامل مع التحديات الثقافية المختلفة في البلد الجديد. قد يكون ذلك عائقاً أمام تحقيق التواصل الفعال والاندماج في المجتمع المضيف.

4.2. منهجية الدراسة

في إطار المنهجية التي يتم اعتمادها في أي دراسة أكاديمية، والتي تضمن لها الوضوح والعلمية، فقد تطلبت منا طبيعة الموضوع الاعتماد على منهجين: بيبليوغرافي وميداني.

- العمل البيبليوغرافي: من خلال جمع المراجع التي لها علاقة بموضوع الدراسة، من كتب علمية وأطروحات وبحوث أكاديمية، وأيضاً جمع منشورات المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي لها علاقة بالموضوع.
- العمل الميداني: تطلب منا التطرق إلى مختلف الجوانب المتعلقة بهجرة النساء من أفريقيا جنوب الصحراء إلى المغرب ومدى اندماجهن داخل المجتمع الاعتماد على دراسة ميدانية لاستطلاع رأي النساء المهاجرات،

حول دوافع الهجرة والاكراهات والتحديات التي تواجهها في البلد المستقبل، حيث قمنا بملء استمارات ميدانية مع مجموعة من النساء المهاجرات (عينة 230 استمارة، شملت مدينة الرباط) جدول رقم 1، فضلا عن الملاحظات الميدانية وبعض المباحثات والحوارات مع متدخلين محليين في شأن النساء المهاجرات.

جدول رقم 1: توزيع العينة المبحوثة حسب الجنسية

| النسبة المئوية (%) | العينة المبحوثة | الجنسية |
|--------------------|-----------------|---------|
| 50 | 115 | السنغال |
| 27 | 62 | مالي |
| 17 | 39 | نيجيريا |
| 6 | 14 | غينيا |
| 100 | 230 | المجموع |

المصدر: بحث ميداني 2023

يتضح من خلال الجدول أن دولة السنغال تمثل 50% أي نصف العينة المبحوثة، وهذا دليل على الترابط القوي بين البلدين (المغرب والسنغال)، والعلاقات الخارجية والشراكات الهامة، دون أن ننسى كذلك الانتماء العرقي والديني بين البلدين. كما أن مالي ونيجيريا يحتلان نسبة لا بأس بها.

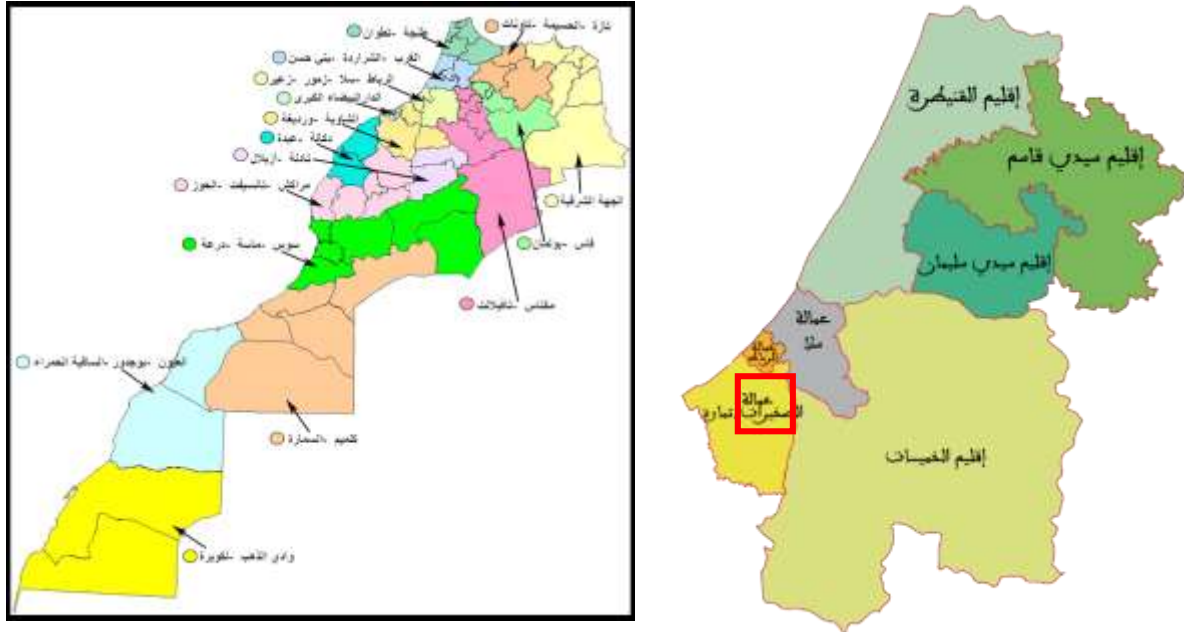
3. الإطار النظري والميداني

1.3. تحديد مجال الدراسة

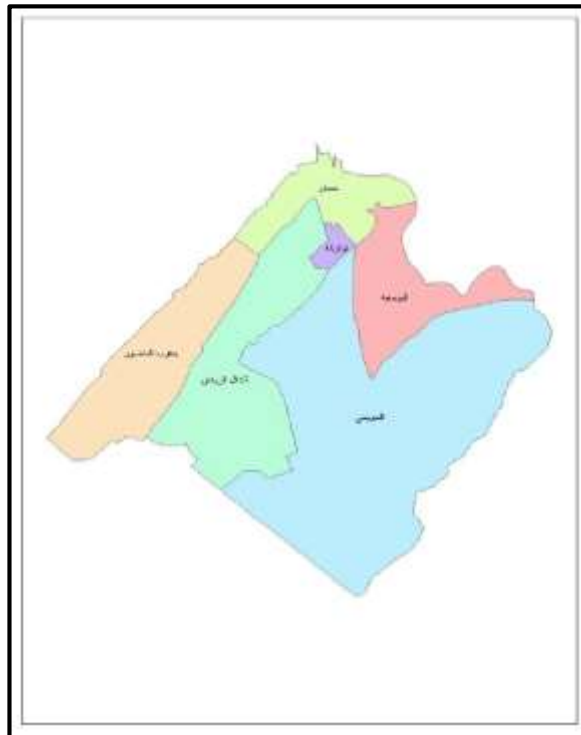
يقع مجال الدراسة بجهة الرباط -سلا- القنيطرة التي أحدثت بمقتضى الظهير الصادر سنة 2015 والقاضي بدمج جهتي الرباط -سلا-زمور-زغير والغرب شراردة بني حسين في جهة واحدة وهي الرباط سلا القنيطرة.

تمتاز عمالة الرباط بموقع جغرافي استراتيجي متميز على ساحل المحيط الأطلسي بين عمالة سلا وعمالة الصخيرات تمارة، وتتواجد بترابها مناطق صناعية، مناطق خضراء منتزهات غابات ووحدات فندقية مما يجعلها تشكل نقطة جذب سياحي متميز للجهة بأكملها. تبلغ مساحة العمالة حاليا 118 كلم² أي ما يعادل 1,23 من المساحة الاجمالية للجهة وحسب إحصاء 2014، بلغت ساكنة عمالة الرباط 577827 نسمة (12,6) من مجموع سكان الجهة و 1,7% من مجموع سكان المغرب). وبذلك سجلت نسبة نمو سلبي بلغ 0,79% مقارنة مع سنة 2004 مقابل 1,3% على صعيد الجهة و 1,2% وعلى الصعيد، وتصل نسبة التمدين بعمالة الرباط إلى 93,23 في المئة وتحظى الجهة بموقع جغرافي متميز بالشمال الغربي للمملكة على الهضبة الوسطى وسهل الغرب، وتجمع بين قطب إداري واقتصادي وقطب صناعي وفلاحي. وبهذا أصبحت جهة متعددة الموارد ومتنوعة المؤهلات. تحدها شمالا جهة طنجة تطوان الحسيمة وجنوبا جهتي الدار البيضاء - سطات وجهة بني ملال خنيفرة وشرقا جهة فاس مكناس غربا المحيط الأطلسي تعتبر إذا جهة الرباط سلا القنيطرة من الجهات التي تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أنها من بين الجهات الأكثر مساهمة في خلق الثروة الوطنية (مديرية جهة الرباط سلا القنيطرة، المندوبية السامية للتخطيط).

خريطة توطين مجال الدراسة، حسب الإطار الوطني والجهوي



خريطة تحديد مجال الدراسة على المستوى المحلي



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

4. الهجرة: مفهوماً وتطوراتها على المستوى الدولي والوطني

1.4. مفهوم الهجرة

تعد الهجرة عملية تنتقل فيها الأفراد من دولتهم أو منطقتهم الأصلية إلى دولة أخرى لأسباب مختلفة. وتتطلب الهجرة التأقلم مع المجتمع الجديد، حيث يجب على الأفراد أن يتعلموا اللغة، ويفهموا العادات والتقاليد والمعتقدات الجديدة، ويكونوا قادرين على العيش والتعامل مع الناس في المجتمع الجديد. يمكن أن يكون هذا التأقلم تحدياً كبيراً، خصوصاً في حال كانت إقامتهم فيه دائمة بعد مشاركتهم في رحلة طويلة للسفر من دولتهم إلى الدولة الجديدة التي سيعيشون على أرضها، ويطلق على هذه الرحلة التي تؤدي إلى استقرار الأفراد في دولة ما بشكل دائم مُسمى الهجرة.

الهجرة لغةً: الخروج من أرض إلى أرض، وأصل المهاجرة عند العرب، خروج البدوي من باديته إلى المدن، يقال: هاجر الرجل، إذا فعل ذلك. وكذلك كان مقل بمسكنه منتقل إلى قوم آخرين بسكناه. ويسمى المهاجرون مهاجرين، لأنهم تركوا ديارهم ومسكنهم التي نشأوا بها، ولحقوا بدار ليس لهم بها أهل ولا مال حين هاجروا إلى المدينة، فكل من فارق بلده من بدوي أو حضري أو سكن بلداً آخر، فهو مهاجر، والاسم منه الهجرة والمهاجرة من أرض إلى أرض، ترك الأولى للثانية (ابن منظور، 1997).

والهجرة في اللغة ضد الوصل، هجر يهجره هجرأً أو هجراناً، وهما يهجران، ويتهجران، والاسم: الهجرة. والهجرة: الخروج من أرض إلى أرض (ابن منظور). وعرفها البعض الآخر بأنها: انتقال الناس من موطن إلى آخر (المعجم الوجيز).

الهجرة اصطلاحاً: الهجرة تعني الاغتراب، أو الخروج، والانتقال من أرض إلى أخرى سعياً وراء الرزق (معجم الكافي، 1993). وعرفها البعض الآخر، بأنها: انتقال الناس من موطن إلى آخر (المعجم الوجيز).

ومن هذا يمكن تعريف "المهاجر" بأنه الشخص الذي ينتقل من بلد إلى بلد آخر، ويقوم فيه إقامة دائمة (السكري، 2000).

2.4. تدفقات الهجرة على المستوى الدولي: توجه نحو الارتفاع

بلغ عدد المهاجرين في العالم، سنة 2017، حوالي 258 مليوناً حسب منظمة الأمم المتحدة، أي ما يمثل 3.4 في المائة من سكان العالم. وشكلت نسبة النساء خال السنة نفسها 48,4 في المائة من مجموع أعداد المهاجرين، مقابل 49,3 في المائة سنة 2000. وأما إذا أضفنا المهاجرين الداخليين، والبالغ عددهم حسب إحصائيات منظمة الأمم المتحدة 740 مليون شخص، فنحصل على نتيجة مفادها أن شخصاً واحداً من بين كل سبعة أشخاص عبر العالم يُقَدِّم على الهجرة.

وينتقل ثلث المهاجرين من البلدان النامية (بلدان الجنوب) نحو البلدان المتقدمة (بلدان الشمال)؛ وينتقل الثلث الآخر بين بلدان الجنوب؛ أما الثلث الأخير، فينتقل بين بلدان الشمال. وتُعتبر البلدان متوسطة الدخل، مثل الهند والمكسيك وروسيا والفلبين وتركيا والصين، البلدان الرئيسية التي تشكل اليوم مَصْدراً للهجرة وتتركز تدفقات الهجرة على مستوى الخطوط الرئيسية للحدود الجغرافية التي تفصل بين مناطق ذات سمات سياسية واقتصادية متباينة للغاية. وتُسجَل هذه الحركات على طول البحر الأبيض المتوسط، وفي الحدود الفاصلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، وكذا في الحدود الواقعة بين روسيا والصين.

وتشهد هذه النطاقات الجغرافية الفاصلة تغيرات مستمرة، حيث سرعان ما أصبحت بلدان الانطلاق أو العبور سابقاً بلدان استقبال: وهذا ما ينطبق على كل من المغرب وكوت ديفوار وتركيا وبالنسبة للقارة الأفريقية، فقد قَدَّرت منظمة الأمم المتحدة عدد المهاجرين سنة 2017 بنحو 24,7 مليون مهاجر، وهو ما يمثل 2 في المائة من سكان القارة (14 في المائة من عدد المهاجرين في العالم).

وتبقى الهجرة الأفريقية هجرة بين بلدان أفريقيا. فمن أصل 24,7 مليون مهاجر على الصعيد الإفريقي، يهاجر 19,4 مليون شخص داخل القارة، أي ما يمثل 80 في المائة من مجموع المهاجرين.

3.4. الهجرة نحو المغرب

ان اهتمام المغرب، ولعقود تلت استقلاله مباشرة، بتدبير وتقنين ومراقبة هجرة مواطنيه إلى الخارج، كبلدٍ مصدّر للمهاجرين، وخاصة إلى فرنسا وباقي بلدان أوروبا الشمالية، ثم إلى أوروبا الجنوبية، ومن بعدها إلى الدول العربية، ثم إلى أميركا، وأخيرًا إلى أفريقيا في ظل واقع يَطْبَعُهُ فتح الحدود، ولم يكن يخطر بباله أنه سيتحول إلى بلد عبور واستقبال؛ ذلك أن نهج جُلِّ الدول الأوروبية لسياسات حماية لحدودها، واعتماد سياسة الترخيص المسبق قبل دخول أراضيها، عبر اعتماد التأشيرة، وتعقيد إجراءات الحصول عليها، والأداء عنها، وبقاء معيار منحها يدور حول مدى توفر الطالب على ضمانات عودته، ورفضها في حالة الريبة، وظهور مؤشرات تدل على الاشتباه في الطالب، أنه يشكّل مشروع مهاجر في أوروبا، كل ذلك جعل الشباب المهاجر في أفريقيا، خاصة، الذي يبحث عن سبل لتحسين وضعه الاقتصادي، أو هروبًا من الحرب، وخلصًا من العنف والاضطهاد، والتماسًا للأمان والحماية في مكان وبلد آخر، أو لمجرد تحقيق حلم وُلِدَ وكبر في ذهن الشباب الإفريقي، كل ذلك جعله، يبحث عن مسارات بديلة للسفر، خارج نطاق المعتاد القانوني. والتحاقه بأقرب نقطة جغرافية قريبة من أرض الحلم، فينتقي بين الخيارات، تبعًا لعدة عوامل يرحبها، بما يصل إلى سماعه أو علمه من تجارب ومغامرات سبقت ونالت النجاح، عن المجتمع الذي سيحل به ضيفًا في انتظار تحقيق الحلم، وفي غالب الأحيان يحط الاختيار على بلدان شمال أفريقيا، وخاصة المغرب، وهو ما فرض على المغرب اهتمامًا، وعبئًا إضافيًا غير أن طول انتظار مقام المهاجرين من الدول الأفريقية، وجنوب الصحراء لتَحْيُنِ ونجاح فرصة الهجرة وبالتالي العبور إلى أوروبا، أو تكرارها بعد محاولة، أو محاولات آلت وباءت بالفشل، وبسبب عُسُر المراقبات وشدتها وكثافتها، جعلهم يجدون أنفسهم بحكم الواقع مع توالي الأيام، والشهور، والسنين عالقين، في المغرب، وفي أماكن خاصة، في الغابات والجبال المتاخمة لمدينتي سبتة ومليلية المحتلتين من قبل الإسبان، وفي وجدة، ومدينة طنجة، حيث يظهر لهم "الفرديوس" قريبًا بالعين المجردة بعد أن كان مجرد حلم يراودهم طيلة مسار الطريق، ويخففون به هول، ومتاعب، ومشاق، وجحيم الهجرة ووعورتها، وهم يقطعون المسافات الطويلة إلى أقرب نقطة العبور ولا يفصلهم عنها في المغرب، غير كيلومترات معدودة، لا تتعدى 14 كيلومترًا من مياه البحر المتوسط. كل ذلك جعل الغشاوة حول مدة مقامهم، التي طالَت في انتظار تحقيق الحلم؛ إذ أصبحوا مستقرين، ومقيمين بحكم الواقع، والقانون في المغرب وينحدر المهاجرون الأفارقة، الذين وجدوا أنفسهم مضطرين، غير مختارين، للإقامة بالمغرب بسبب عُسُر واستحالة العبور، من بلدان أفريقية جنوب الصحراء متعددة ومختلفة، بحسب لغتها، ودينها، والجهة التي كانت مستعمرة لها، وفي علاقاتها مع المغرب، وقد رصدت الإحصائيات المختلفة، أن أصول المهاجرين من نيجيريا، ومالي، والسنغال، وأنجولا، وساحل العاج، والكاميرون، وغامبيا، وغانا، وليبيريا، وسيراليون وتشير المعطيات الرسمية التي قدمتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة إلى أن نسبة المهاجرين تمثل حوالي 0,3 في المائة من ساكنة المغرب (بلغ عدد الأجانب المقيمين في المغرب 101.200 نسمة سنة 2017). وقد شكلت النساء خال السنة نفسها 49,8 في المائة من مجموع عدد المهاجرين، مقابل 48,6 في المائة سنة 2000 ويُقدَّر عدد المهاجرين غير النظاميين أو السريين، غير المشمولين بالإحصائيات الرسمية، بحوالي 20.000 مهاجر مقيم بشكل غير قانوني فوق التراب الوطني.

وبالنظر إلى طبيعة الهجرة السرية، فمن الصعب قياس حجمها وإن محاولة تفسير الهجرة السرية أمر معقد للغاية، لأن طابع السرية ليس بالتأكيد حالة طبيعية بل هو نتاج عدة عوامل. وغالبا ما تتم الهجرة السرية خارج أي إطار قانوني أو نظامي.

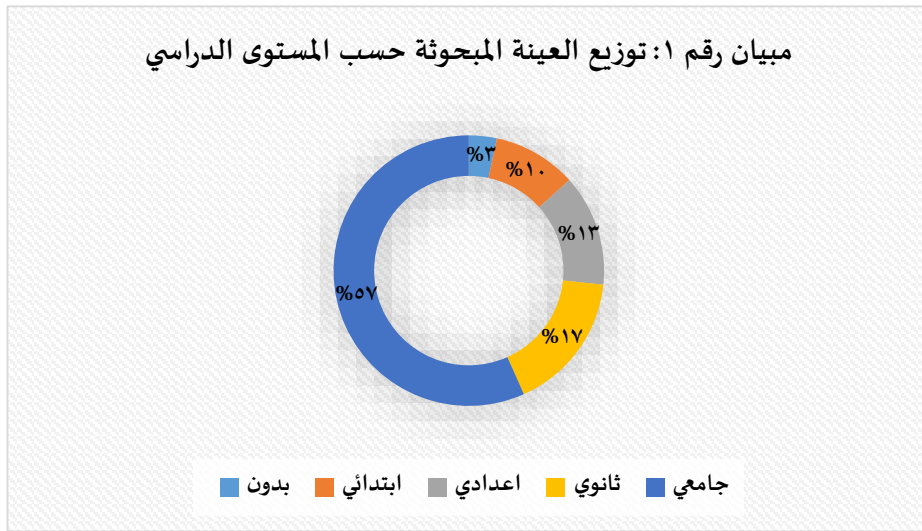
4.4. الهجرة النسائية

في السنوات الأخيرة، بدأت الدراسات والأبحاث في مجال الهجرة تركز بشكل متزايد على أهمية اعتبار جنس المهاجرين وتأثيره على الظواهر المتعلقة بالهجرة. وقد أدى هذا التحول إلى الحاجة إلى تضمين الجنس كمعيار مهم في تحليل البيانات والتقارير المتعلقة بالهجرة وقد تم تسليط الضوء على أهمية تحليل الهجرة من منظور جنسي للكشف عن الحضور الأنثوي المغيب في البيانات والتقارير المتعلقة بالهجرة. وبفضل هذا التحليل، أصبح بالإمكان التعبير بشكل أكثر دقة عن التنوع الجنسي وفهم دوافع وتجارب النساء المهاجرات بشكل أفضل وقد تم استخدام مصطلح "تأنيث الهجرة" (United Nation INSTRAW, 2007) من قبل الأمم المتحدة في عام 2007 لتسليط الضوء على زيادة نسبة العاملات المهاجرات. ومع ذلك، فإن الهجرة النسائية تتجاوز المجال العملي وتشمل جميع فئات النساء المهاجرات، بما في ذلك الطالبات والزوجات والمستثمرات وغيرهن، وهذا يتطلب فهماً أوسع للتنوع والاختلافات بين النساء المهاجرات وبصفة عامة، فإن الاهتمام بجنس المهاجرين يساعد على رصد التغيرات في التوزيع الجنسي للمهاجرين وفهم العوامل التي تؤثر على سياق الهجرة. كما يعطينا فهماً أعمق لتأثيرات الهجرة على الفرد والمجتمع، ويساعد في تطوير سياسات وبرامج أكثر شمولية وتعاطفاً تجاه جميع فئات المهاجرين وتعتبر دراسة الهجرة النسائية اليوم ضرورية لفهم تفاصيل هجرة النساء في سياقها المعقد والمتنوع. وتشمل هذه الدراسة تمييزاً دقيقاً بين فئات مختلفة من النساء المهاجرات، مثل الطفلات الفاصرات والزوجات والنساء اللواتي يسافرن بقرار فردي. كما يتطلب الأمر أيضاً تعزيز الفهم لتحديات النساء المهاجرات ومشكلاتهن الخاصة ببناءً على جنسهن، وتحليل هذه التحديات في سياق التغيرات التي يشهدها وضع النساء بشكل عام، وكذلك في سياق العلاقة بين الهجرة النسائية والمنظور الحقوقي والعولمة ومن المهم أيضاً ألا نتجاهل التحديات التي تواجهها النساء في سياق الهجرة المعولمة، والتي يتم استغلالهن في المجالات السياسية بأشكال مختلفة (اجتماعياً، رمزياً، شرعياً). يجب أن نكون حساسين للتباينات المسجلة في واقع المهاجرات، حيث يواجهن تحديات مختلفة في المجتمعات النامية مقارنة بتلك التي تواجهها المهاجرات في المجتمعات المتقدمة. علاوة على ذلك، تختلف تجارب النساء المهاجرات اللواتي يسعين للعمل أو الدراسة عن تجارب النساء اللواتي يهاجرن بشكل غير قانوني أو في سياق الهجرة المنظمة بواسطة شبكات التهجير وتجارة البشر. تنتج هذه التوجهات المختلفة العديد من الخصائص والاختلافات المهمة التي يجب أن ندرکها ونستخدمها للتمييز بين النساء المهاجرات بحسب ظروفهن الفردية وبين الرجال المهاجرين.

5. أسباب ودوافع هجرة النساء من أفريقيا جنوب الصحراء نحو المغرب

يتميز تاريخ الهجرة من أفريقيا جنوب الصحراء إلى شمالها، وعلى الخصوص إلى المغرب بتنوع كبير، وهي هجرة قديمة تاريخياً، وتعود بعض أسباب هذه الهجرة إلى متابعة الدراسة بحيث في عام 2012، قدر عدد الطلاب فوق التراب المغربي بحوالي 15000 طالب. وتأتي هذه الهجرة في سياق التعاون والسياسة التي تتبعها المملكة المغربية مع شركائها في الدول الأفريقية، بالإضافة إلى ذلك، هناك أشكال أخرى من التبادل القانوني والاقتصادي بين المغرب ودول القارة الأفريقية التي ينتمي إليها المغرب. كما أن الهجرة من جنوب القارة نحو الشمال تعرف تنوعاً من حيث قانونيتها، وذلك تبعاً لطبيعة العلاقات التي تربط المغرب بتلك البلدان.

فالعديد منها لا يحتاج مواطنوها إلى التأشيرة لدخول التراب المغربي، الأمر الذي يجعل عددا منهم يختار المسار الجوي لبداية مشروع الهجرة ونتائج المقابلات الميدانية مع المهاجرات، تبين لنا أن مسار الهجرة المتبع من قبل المهاجرات كان أغلبه عن طريق منحة لإتمام الدراسة بنسبة 57 % أي تتجاوز نصف المستجوبات (مبيان رقم 1)، وأن هجرتهم للمغرب بغرض إتمام المسار الدراسي والتكوين المهني وبالتالي فهي هجرة قانونية.



المصدر: بحث ميداني 2023

إلى جانب هذه الهجرة ذات الطابع القانوني، تحضر الهجرة غير القانونية من أفريقيا جنوب الصحراء التي جعلت المغرب بلد عبور ليس إلا، قبل أن يتحول إلى بلد استقرار ولو مؤقتا. تتميز هذه الهجرة غير القانونية بخصوصيتها، حيث تحدث داخل نفس القارة وترسم حدودا بين الشمال والجنوب. وتختلف تجارب المهاجرين وتحدياتهم حسب طبيعة البلدان التي يهاجرون منها، الأمر الذي يجعلها عند البعض هجرة مباشرة وعند الآخرين هجرة متعددة المحطات والمسارات ونتائج البحث الميداني تبين أن 43 % من النساء المستجوبات سلكن الهجرة غير الشرعية مستواهن الدراسي كالتالي (ثانوي بنسبة 17% من مجموع النساء المستجوبات، اعدادي بنسبة 13%، ابتدائي بنسبة 10%، أما النساء الغير متعلقات فيمثلن 3%)، ويشغلن في مهن عامة وغير مهيكلة. وكانت الدوافع لاختيارهن الهجرة غير الشرعية متعددة، مثل:

- 1- البحث عن فرص اقتصادية أفضل: يمكن أن يكون البحث عن فرص عمل أو دخل أعلى هو دافع قوي للهجرة. قد يكون الأفراد يسعون لتحسين ظروفهم المعيشية وتوفير فرص أفضل لأنفسهم ولعائلاتهم.
- 2- الحروب والنزاعات: تعتبر الحروب والنزاعات الداخلية سببا رئيسيا للهجرة، حيث يهرب الأفراد من العنف والاضطهاد والتهديدات الأمنية في بلدانهم الأصلي للسلام والأمان في بلد آخر.
- 3- الاضطهاد السياسي والديني: يمكن أن يدفع الاضطهاد السياسي والديني الأفراد إلى البحث عن ملاذ آمن في بلدان أخرى. قد يواجه الأشخاص الذين يعانون من الاضطهاد قيودا على حرياتهم الأساسية وقد يخشون عواقب قانونية أو عنفا.

4- الاستقرار الأسري: قد يكون الاستقرار الأسري والبحث عن فرص أفضل للعائلة هو دافع للهجرة. يمكن أن يرغب الأفراد في توفير بيئة أفضل وفرص أفضل لأبنائهم.

غير أن النساء المهاجرات يتعرضن لمخاطر خاصة خلال رحلة الهجرة غير النظامية، حيث يكونون عرضة للاستغلال والإيذاء على أيدي المهربين والمتاجرين عبر طرق الهجرة غير القانونية. قد يتعرضن للاستغلال الجنسي وغيرها من أشكال الإساءة في طريقهن نحو الوجهة المرجوة.

لذلك من المهم أن يتم توفير حماية قوية لحقوق النساء المهاجرات في سياق إدارة الهجرة، بما في ذلك حقوق العمل وحقوق الإنسان وحقوق الحماية. يجب أن يتم توفير الدعم والمساعدة اللازمة لهن، بما في ذلك الحماية القانونية والدعم النفسي والاجتماعي، والوصول إلى الخدمات الصحية.

6. وضعية النساء المهاجرات: بين التحديات وحدود الاندماج بالمجتمع المغربي والتسوية القانونية

تواجه مهاجرات دول جنوب الصحراء داخل المجتمع المغربي تمييزاً عنصرياً وتحديات اجتماعية واقتصادية وثقافية، مما يؤثر على وضعيتهن السوسيو مهنية والاجتماعية. ومن بين هذه التحديات نجد:

- **العنصرية والتمييز:** يتعرض الكثير من المهاجرات الأفريقيات للعنصرية والتمييز في المجتمع المغربي، مما يؤثر على وضعيتهن الاجتماعية والاقتصادية. لا يتم التعامل معهن كمهاجرات بنفس طريقة التعامل مع المغاربة وذلك نتيجة الأفكار المترسخة في أذهان بعض الفئات حول المهاجرات الأفريقيات والإقصاء الاجتماعي الذي يتعرضن له؛

- **صعوبات العمل:** يعاني العديد من المهاجرات الأفريقيات في المغرب من عمل رديء ومنخفض الأجر. كما تواجه صعوبات في الحصول على فرص العمل بسبب التمييز الجنسي والعرقى وعدم وجود وثائق رسمية وغيرها من الأسباب، والتمييز في الوظائف التي تتطلب مهارات معينة، ويتم اختيار الرجال عادةً على النساء في هذه الوظائف. وبالتالي، فإن النساء يعملن عادةً في وظائف منخفضة الأجر ومنخفضة المستوى؛

- **العنف المنزلي:** يتعرض بعض النساء المهاجرات في المغرب للعنف المنزلي وسوء المعاملة من قبل الشريك أو أفراد الأسرة؛

- **الفقر:** تعاني العديد من المهاجرات الأفريقيات في المغرب من الفقر وعدم القدرة على توفير سبل العيش الكريم؛

- **التمييز الجنسي:** تعاني النساء في المغرب من التمييز الجنسي في الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والعمل؛

- **التماس اللجوء:** يعتبر التماس اللجوء في المغرب أمراً صعباً بسبب صعوبة الحصول على الوثائق اللازمة والقيود المفروضة على الحرية الشخصية؛

- **العنف بشتى أنواعه:** من طرف المواطنين المغاربة خصوصاً فئات الشباب والمتسولون المغاربة بشوارع الرباط؛

- **البطالة:** ارتفاع معدلات البطالة وصعوبة الحصول على فرص عمل؛

- **اللغة:** يمكن أن يكون من الصعب بالنسبة للمهاجرات الأفريقيات التواصل بسهولة مع الناس في بلدانهم الجديدة إذا كانت اللغة المحلية مختلفة عن لغتهن الأم، وهذا يمكن أن يؤثر على فرص العمل والاندماج في المجتمع؛

- **القضايا الاجتماعية:** قد يواجه المهاجرات الأفريقيات تحديات اجتماعية كبيرة، بما في ذلك التحديات العائلية والمجتمعية والثقافية. ومن بين هذه التحديات الصعوبات المتعلقة بالتأقلم مع الثقافة والعادات المحلية والحفاظ على الهوية الثقافية الخاصة بهن؛

- **قضايا الهجرة والإقامة:** يمكن أن تواجه المهاجرات الأفريقيات مشاكل مرتبطة بالهجرة والإقامة، بما في ذلك الصعوبات في الحصول على التأشيرات والوثائق والحفاظ على وضعهن القانوني في بلدان الاستقرار؛

- **صعوبات الحصول على السكن:** تواجه النساء المهاجرات في المغرب صعوبات في الحصول على السكن اللائق بسبب التمييز الجنسي والعرقى وعدم وجود وثائق رسمية وغيرها من الأسباب مثل الصعوبات في الحصول على الجنسية وحقوق المواطنة في المجتمع المغربي؛

- **في مجال الصحة:** تواجه النساء المهاجرات صعوبات في الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية، ويتعرضن للتمييز في العلاج والعناية الصحية.

من المهم أن نذكر أن العنصرية والتمييز لا يمتدان إلى جميع المغاربة، بل هناك العديد من الأشخاص الذين يسعون لمساعدة وتقديم الدعم للمهاجرات. هناك جمعيات مدنية ومؤسسات غير حكومية تعمل على توفير الدعم والمساعدة للمهاجرين، وكذلك هناك العديد من المغاربة الذين يعملون بجد لتعزيز التضامن والمساواة.

لا يقبل المغاربة فكرة أن يتمتع مهاجرو دول جنوب الصحراء بكافة الحقوق التي يتمتع بها المغربي، فهم يرون بأنهم ليسوا أهلاً لاستقبالهم بحكم الأوضاع السوسيو-اقتصادية التي يئن تحت وطأتها كل مغربي محدود الدخل، كما يرون بأنهم يزاومونهم في لقمة العيش وفي الأنشطة الاقتصادية غير النظامية.

المغاربة يعتبرون أيضاً أن وجود المهاجرين الأفارقة يساهم في "تزايد الشعور باللا-أمان، والسرقة والتسول والمشاحنات"، وفق ما صرح به مستجوبون مغاربة لصالح دراسة استطلاعية أجرتها "مؤسسة سينرجيا" بالشراكة مع صحيفة "اليكونوميست" المغربية، (منشورة في آذار/ مارس 2018). كما يرى فريق آخر أن موجة تدفق المهاجرين للبلد تتسبب "بتنافس في سوق الشغل، وتوفر يداً عاملة مكونة وأقل كلفة من اليد العاملة المغربية" وتبين نتائج البحث الميداني أن فئة قليلة فقط من النساء المهاجرات اللواتي سلكن الهجرة غير الشرعية هي التي تستطيع العثور على فرص عمل بسيطة تلبي احتياجاتهن الأساسية، مثل بيع المجوهرات المزورة بالتقليد أو القيام بأعمال يدوية أو تسريح الشعر بالطريقة الأفريقية، في صالونات نسائية تقع في أحياء يكثر فيها الأفارقة المقيمون بشكل قانوني، أو في زوايا الأسواق، أو القيام بكل الخدمات التجميلية الممكنة في الشارع، من تركيب الأظافر الاصطناعية بثمن قليل بعد أن استطاعوا الاندماج تدريجياً في المجتمع المغربي.

أما بالنسبة لمعظم النساء المهاجرات الغير الشرعيات، فإنهن يتسولن وهن ممسكات أطفالهن في حضنهن. فيما يخص أصحاب الشهادات، أو المهاجرون بشكل قانوني يستطيعون إيجاد عمل حقيقي ولصعوبة الاندماج مع المجتمع المغربي، يتكئ المهاجرون الأفارقة في جماعات (كوسيلة للاندماج)، وينتقلون في جماعات. وهذا باستثناء من جاؤوا المغرب للدراسة والعمل، الذين يتمكنون من الاندماج بشكل أفضل ويتقبلهم المغاربة بشكل أكبر. لذا يجد المهاجرون الأفارقة القانونيين والغير القانونيين في التجمع في أحياء معينة وسيلة لخلق حياة ممكنة،

وتعويض صعوبة الاندماج بخلق مجتمع إفريقي مصغر على الرغم من هذه التحديات والصعوبات، إلا أن هناك مؤسسات ومنظمات تعمل على حماية حقوق النساء المهاجرات في المغرب وتوفير الدعم اللازم لهن، كما أن الحكومة المغربية قامت بإطلاق "إستراتيجية وطنية للهجرة واللجوء"، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2013. وتشمل هذه الإستراتيجية برامج تسهيل إدماج المهاجرين في المغرب في النظام التعليمي، وضمان حصولهم على العلاج في المستشفيات المغربية، ومنحهم الحق في السكن وفق القوانين المغربية، وتقديم مساعدات قانونية وإنسانية، والولوج إلى التكوين المهني، وتسهيل الوصول إلى التشغيل وبالفعل، استفاد من البرنامج 23 ألف مهاجر أفريقي غير شرعي، قبل أن تُطلق المرحلة الثانية منه في نهاية عام 2016. وكانت العملية تقضي بمنح بطاقة إقامة لمدة سنة، تم تمديدها إلى ثلاث سنوات.

وحسب المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) بالمغرب، فالإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء "نجحت بعد 4 سنوات من وضعها، على الأقل بالنسبة للاجئين، لأنها ضمنت لهم الحماية الجسدية والقانونية. عدد المسجلين لدى المفوضية في المغرب يصل إلى 5 آلاف شخص لهم الحق في الصحة والعمل والتدرّس، وقد وصلت "نسبة الأطفال المسجلين في المدارس العمومية المغربية إلى 82 في المئة منهم".

7. خاتمة

بصفة عامة، يتعين على الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمعات التعامل مع التحديات والصعوبات التي تواجه النساء المهاجرات بشكل عادل وإنساني، والمشاركة في تسهيل عملية التأقلم والاندماج، من خلال تقديم خدمات مثل تعلم اللغة والتعليم والتدريب المهني، وتقديم الدعم الاجتماعي والقانوني. يهدف ذلك إلى مساعدة المهاجرات على تحقيق الاستقرار والنجاح في المجتمع الجديد.

8. التوصيات

- إن التوصيات التي عبرت عليها المهاجرات المستجوبات تتعلق أساساً ب:
- تحسين ظروف حياتهن بالمغرب من خلال إدماج اقتصادي واجتماعي؛
 - الاهتمام بتسجيل الأطفال في الحالة المدنية والحصول على وثائق الهوية؛
 - مناهضة التمييز والعنصرية وذلك من خلال حملات توعوية للمجتمع المغربي فيما يخص أسباب وظروف حياة المهاجرات؛
 - فتح حوار بين السلطات المغربية والمهاجرات لمعرفة مشاكلهم والبحث عن الحلول الممكنة؛
 - التدخل الفعال للسلطات القنصلية لبلدهم الأصل من أجل تسجيل أبنائهم وكذا مساعدتهم على تحمل الصعوبات المادية التي يعانون منها بالمغرب.

9. المقترحات

- تعد الهجرة قضية حساسة ومعقدة. فيما يلي بعض المقترحات والنقاط المهمة التي تعزز الحماية والمساواة للمهاجرين:
- 1- حماية حقوق العمل: يجب أن يتمتع المهاجرون بحقوق العمل الأساسية والعادلة، بما في ذلك الحق في الحصول على أجور ملائمة وظروف عمل آمنة وصحية؛

- 2- توفير فرص العمل الملائمة: ينبغي للحكومات والمجتمعات توفير فرص العمل الملائمة للمهاجرين، بما في ذلك التدريب المهني والتأهيل اللازمين لتعزيز فرصهم في الحصول على وظائف جيدة؛
 - 3- التمكين الاقتصادي: يجب أن يتم توفير منصات للمهاجرين للمشاركة الاقتصادية والتمكين، بما في ذلك دعم إقامة الأعمال الصغيرة والمشاريع الحرفية الخاصة بهم؛
 - 4- مكافحة التمييز والاستغلال: يجب أن تعمل الحكومات على مكافحة التمييز والاستغلال الاقتصادي للمهاجرين، وتحميهم من أي أشكال من أشكال التمييز أو الاستغلال، سواء في مجال العمل أو الإسكان أو الخدمات العامة.
- بشكل عام، يتعين على الدول والمجتمعات العمل معًا لتعزيز حقوق وكرامة المهاجرين وتوفير بيئة ملائمة لهم.

10. المراجع

- أناس بن الشيخ، (2022): المهاجرات من أفريقيا جنوب الصحراء في المجتمع المغربي: بين رحلة العبور وإكراهات المعيش اليومي، مجلة سوسبولوجيون، المجلد: الثالث، العدد 01.
- أمينة أقديم، (2020): وضعية البيئية والجنس: تعدد أوجه البيئية الاجتماعية للمهاجرة السنغالية دراسة سوسيو- أنتروبولوجيا للمهاجرين/ات السنغاليين/ات بسوق الحي الحسني بالدار البيضاء، المجلة الأفريقية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 2.
- بن بيه رشيد، (2018): الهجرات النسائية إلى المغرب "دينامية النشاط الاجتماعي والفعل المنظم حالة مهاجرات من السينغال والكونكو الديمقراطية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس.
- ابن منظور، (1997): لسان العرب، الطبعة الثانية، دار احياء التراث العربي، الجزء الخامس عشر. بيروت، لبنان.
- احمد شفيق السكري، (2000): قاموس الخدمة الجامعية والخدمات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.
- المعجم الوجيز: (1988). مجمع اللغة العربية، القاهرة، دار التحرير للطباعة والنشر.
- عائشة حليم، (2022): النساء المهاجرات المتحدرات من أفريقيا جنوب الصحراء: مداخل الاندماج وتحدياته ممتحنات الحلاقة بمدينة الرباط نموذجًا، المجلة الأفريقية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 2.
- معجم الكافي. (1993). شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، طبعة 03، بيروت، ص: 1055.
- الجمعية المغربية للدراسات والأبحاث حول الهجرة. (2018). تقرير المغرب تحت إشراف الأستاذة الفخرية مليكة بن الراضي.
- مديرية جهة الرباط سلا القنيطرة، المندوبية السامية للتخطيط.
- منو غرافية جهة الرباط سلا القنيطرة 2016.
- الإحصاء العام للسكان والسكنة 2014.
- United Nation INSTRAW, (2007). Féminisation of Migration, Gender, Remittances and développement. United Nation INSTRAW.
- UN, (2015): International Migration Report 2015, p.28.

Doi: doi.org/10.52133/ijrsp.v4.44.21